الاستثمار الدولي (الأجنبي)

1- تعريف الاستثمار الدولي (الأجنبي):

هو جميع الفرص المتاحة للمستثمر في خارج حدوده الوطنية حيث يعتبر استثمارا اجنبيا للبلد المستثمر فيه بغض النظر عما اذا كان شخصا طبيعيا او معنويا، وتتم هذه الاستثمارات اما بشكل مباشر او غير مباشر.

2- أنواع الاستثمار الأجنبي :يوجد نوعين أساسين هما :

أولا : الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف المقدمة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لتداخلها وتشابكها مع ظاهرة الاستثمار الأجنبي غير المباشر هذا من جهة، و من جهة أخرى لاختلاف رؤى الهيئات الدولية والباحثين وخلفياتهم الأكاديمية وحتى توجهات حكومات دول العالم لكونه يعد إحدى الآليات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

-حسب صندوق النقد الدولي (FMI) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر "هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

-أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فعرفته على انه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه".

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذه المنظمة على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف).

– كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب فيها ما يبرر لهم حق الإدارة، وغالبا ما تتجه هذه المشروعات نحو الزراعة، الصناعة، المناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية.

– وعرف أيضا أنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده، أو بالاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلا أو في صورة الاشتراك مع الدولة أو مواطنيها في إنشاء مشروع مشترك.

نخلص من وراء هذه التعريفات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بمايلي :

–تملك جزئي أو كلي للاستثمارات من طرف مستثمر أجني في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر؛

–احتمال وجود مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار؛

–قد يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية؛

–يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة؛

– يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئية الي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.

–اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر :

–نقل مستويات التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الى البلد، حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي من افضل الوسائل لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الادارية من بلد الى اخر، خاصة من الدول المتقدمة الى الدول النامية.

–توظيف العمالة المحلية واستثمار الموارد البشرية غير الموظفة.

– الاستثمار الاجنبي مصدر مهم للضرائب التي يحصل عليها الاقليم من الشركات الاجنبية مما يسبب اسهاما إيجابيا في زيادة الناتج المحلي الاجمالي للإقليم.

– تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الانتاج، وزيادة الدخل القومي.

– انتاج السلع والخدمات للسوق المحلية.

–مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لابد لنا من معرفة المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر لتمييزه عن غيره من الاستثمارات الأجنبية، والي تمثل الأساس التمويلي له وهي:

1 -رأس المال المساهم به :CapitaI Equity وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم)، ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج.

2 -الأ رباح المعاد استثمارها: Earnings Reinvested و تتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجني، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.

3 -القروض داخل الشركة :Loans Intra-Company تتمثل معاملات الدين داخل الشركة بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين.

– أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعدد والتباين من حيث النوع و الأهمية النسبية، و الخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من سياسات الدول المضيفة، من السياسة الهادفة إلى إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات، وهذا حسب إستراتيجية المستثمر الأجنبي المباشر الإستراتيجية الأفقية التي تهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة لغرض إنتاج نفس السلعة أو مشابهة لها، أو الإستراتيجية العمودية الهادفة إلى استغلال المواد الأولية أو الاقتراب أكثر من المستهلكين عن طريق التملك أو منافذ التوزيع، أو الإستراتيجية المختلطة التي تمزج بين الاستراتيجيين السابقتين.

أما اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف تتمثل أهمها في :

– الاستثمار المشترك : يعرف على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية بحيث يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

– الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويحتفظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري وحق إدارته والتحكم في كل عملياته. في هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي بدء بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، "وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل"، إذ تتخوف كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد.

– الاستثمار في مشاريع أو عمليات التجميع:

ويتمثل في اتفاقيات مبرمة بين طرف أجنبي وطرف وطني (عام أو خاص)، يتم تموجيها قيام الطرف الأول (الأجنبي) بتزويد الطرف الثاني (الوطني) بمكونات منتج معين (سيارة أو تلفزيون مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويلجا المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة منها كبر حجم السوق أو انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كالعمالة أو المواد الخام، أو التخفيف من وطأة الضرائب والرسوم المفروضة في البلد الأم، وفي معظم الأحيان ولاسيما في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة والآلات والمعدات والتقنيات اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرائق التخزين والصيانة وغيرها.

– الاستثمار من خلال عقود البنية الأساسية المحولة (عقود الامتياز):

تعد عقود الامتياز الصورة التقليدية لعقود البترول، وبمقتضاها تمنح الدولة لشركة أجنبية حقا خالصا وقاصرا عليها في البحث والتنقيب عن المواد البترولية في إقليمها، واستخدام الناتج البترولي واستثماره خلال مدة زمنية محددة، وقد تنوعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مثل هذه العقود، خاصة مع

تزايد الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية وعدم مقدرة الدول النامية على سد فجوة الموارد المحلية، إذ لم تعد مقتصرة على البترول، بل توسعت لتشمل بمجال البنية التحتية مثل المطارات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق السريعة وغيرها، واستغلالها لمدة معينة بناءا على عقد امتياز بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة على أن يعود المشروع بعد مدة الامتياز إلى الحكومة، وتمثل مثل هذه العقود أهمية كبيرة للعديد من الدول النامية خاصة في تسريع وتيرة تنميتها الاقتصادية في غياب وقصور مواردها ومدخراها المحلية.

– الاستثمار في المناطق الحرة والاستثمار عن طريق الشركات متعددة الجنسيات:

أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بامتياز، وتتبنى أغلب الدول المتحولة من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر المناطق الحرة كآليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم، واعتبارها مخابر تجارب لآليات اقتصاد السوق.

حيث عرفت على أنها "مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة ويتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية للدولة أو جوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة، وتعزل عن بقية أجزائها ويجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة، تهدف لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها وتحقيق أهداف أخرى للدولة المضيفة.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

– تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

وهو يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقول، ويقصد به شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.

و يقصد به كل استثمار في الأصول أو الأوراق و أسواق المال، إذاً تعتبر العملات و الأوراق المالية و حصص رأس المال مصادر التمويل التي تجذب رؤوس الأموال الدولية و هو يمثل ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها : السندات، الأسهم، ضمانات القروض، التي يحصل عليها المقرضون مقابل رأس المال المستثمر، و لا يحق للمقرض ممارسة الرقابة على نشاط المؤسسة و قد يقترن هذا الاسشمار أحيانا بنقل التكنولوجيا و الخبرات، كتوريد المعدات، و الإدارة .

-أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

- إن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يزيد من سيولة أسواق الأوراق المالية المحلية، ويمكن أن يساعد على تطوير كفاءة السوق أيضا، إذ يجعل الأسواق أكثر سيولة كما يجعلها أوسع و أكثر عمقا.

-يشير الاقتصاديون إلى أن الاستثمار المحفظي يمكن أن يعود بالنفع على القطاع الحقيقي للاقتصاد، إذ يمكن تدفق الاسشمار الأجني المخفظي توفير مصدر للاستثمارات الأجنبية ولاسيما إلى البلدان النامية التي بحاجة إلى رؤوس الأموال.

-يمكن الاسشمار الأجنبي غير المباشر أيضا من تحقيق الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية، إذ في سوق أعمق واوسع فإن المستثمرين لديهم حوافز أكبر لتخصيص وإنفاق الموارد في البحث عن فرص الاستثمار جديدة.

-إن توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأوراق المالية المحلية يعني حركة رؤوس الأموال إلى ذلك البلد، وهذا ما يزيد من الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات ويرفع سعرها في الأسواق ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي هبوط أسعارها.

3- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي :

من أجل جذب الاستثمار الأجنبي توجد العديد من العوامل الي تخص الدول المضيفة والي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية، والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية،..إلخ، ومن الملاحظ أن هناك العديد من تلك المحددات والي تتروح ما بين سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية، فقدرة الدول على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوجه المستثمر الأجنبي نحو الأسواق المحلية، يعتمد على مجموعة من العوامل والمحددات التي تعد المحرك لتلك التدفقات في رؤوس الأموال الدولية .

المراجع:

-جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، 2014.

- خيرة تحانوت ، جميلة بن طيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، مجلد 14، عدد 1، 2021.

-هشام طلحي ، انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر و المغرب ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2021-2022.

- فلاق علي ، محمد ناصور ، الاستثمار الأجنبي غير المباشر و دوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، عدد 3 ، 2015.